رأي آخر

نرحب بمساهمات القراء والمختصين ، وآرائهم وطروحاتهم في مختلف القضايا السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية التي نأمل ان تكون جادة وجريئة وموضوعية، من اجل اتاحة الفرصة للرأي والرأي الاخر، ليأخذا مساحة اوسع للحوار والجدل وتبادل الافكار دون خشية او تردد.. وللجريدة الحق في اختيار أجزاء من الرسائل والردود التي تردها بما يتناسب مع أهمية الموضوعات والمساحة المتاحة لها.. والرأي قبل شجاعة الشجعان

ردا على ما جاء في جريدة (الزمان) حول مشروع في الاهواز

مشروع قصب السكر بدأ في عهد الشاه بدوافع سياسية

صرح السيد الحاج جاسم شديد زاده التميمي، النائب العربي في مجلس الشورى الاسلامي في جمهورية ايران الاسلامية، لإلقاء الضوء على ما نقلته جريدة (الزمان) اللندنية في عددها الصادر يوم 2001/9/28 حول «مشروع قصب السكر في الاهواز والذي ترجمته سفارة جمهورية ايران الاسلامية في دمشق الى الفارسية قائلاً:

ا: «ان مشروع قصب السكر بدأ في عهد الشاه بدوافع سياسية لا اقتصادية!! ان المسؤولين آنذاك من سلطات واخصائيين كانوا على علم وخبرة عن طبيعة الارض في محافظة خوزستان ومناخها. فعلى الرغم من ملوحة التربة وقلة المياه وشحة الامطار، التي لا يتجاوز معدلها السنوي بضعة مليمترات، قاموا بانشاء هذا المشروع الضخم لا يبغون من ورائه سوى اهداف سياسية معروفة، غير مكترثين بالمصلحة العامة للوطن والمواطنين. بعد انتصار الثورة الاسلامية التي رحبنا بها بتهليل وابتهال وبذلنا الغالي والنفيس لدعمها وديمومتها، كنا نرجو ان يضع نظام الجمهورية الاسلامية حدا لهذا المشروع المعروف باهدافه المشبوهة، خاصة ان بعض المسؤولين في النظام كانوا ايضا على علم من عدم فائدة المشروع. ومع هذا وليكونوا على بينة لا يعتريها شك او غموض قدمنا بدورنا وثائق علمية اعدتها بعض الجهات المتخصصة تثبت عدم صلاحية التربة المالحة لمشروع قصب السكر وعدم توفر المياه الكافية لري الحقول، وما سينجم عن ذلك من تلوث لمياه نهر كارون. وعلى الرغم من هذا الانذار، لا نرى الا اصرارا على استمرارهم في هذا المخطط وتوسيعه. ان هذا المشروع لم يأت بأي فائدة تذكر، وكل ما نجم عنه على الرغم من كل الجهود المبذولة التي اهدرت الطاقات والاموال الطائلة من اجل استصلاح التربة بطريقة الري الاصطناعي للحقول بغية غسل ملحها ـ هو عودة مياه البزل الى النهر ـ الذي سبب كارثة بيئية هائلة، الا وهي تلوث مياه نهر كارون بالملح حيث بلغت نسبة الملوحة فيه حدا لا يطاق حتى اتلفت محاصيل المزارعين وافسدت حياة الناس القاطنين على ضفتيه بدءا من مدينة الاهواز حتى عبادان والمحمرة مما ادت هذه الكارثة الى تعالي اصوات احتجاج الناس المغلوبين على امرهم والذين لا حول لهم في ذلك ولا قوة، اذ بادرت السلطات في محاولة منها لاحتواء الازمة بتوفير الماء العذب المنقول من مدن اخرى في شمال المحافظة ومخزنة في صهاريج متناثرة ليستهلك الناس في عبادان!! والى جانب هذه الكارثة الانسانية، كل ما نتج من هذه المنشأة الضخمة هو بعض السكر المخزون في المستودعات والذي لم يعرض الى البيع نظرا لارتفاع سعره!! المرء يتساءل اذن «ما هو المبرر للمضي قدما في دعم هذا المشروع الفاشل اقتصاديا. والمثير للجدل والجالب للويلات والكوارث البيئية والسالب لامن المواطنين؟! فلا يبقى لدينا الا مناشدة المسؤولين في النظام لاعادة النظر في هذا المشروع والسياسة الداعمة له اخذين بعين الاعتبار المصلحة العليا للوطن وموفرين بذلك حق الحياة الكريمة للمواطن في محافظة خوزستان مطبقين بذلك المبادئ والقيم السماوية والشعارات الانسانية التي رددها كبار المسؤولين في النظام بدءا بالزعيم الروحي الراحل آية الله الخميني حتى يومنا هذا ومنها الوقوف الى جانب المستضعفين وتوفير الامن والعيش الكريم في مواطنهم. والجدير بالذكر ان الاراضي التي قد تركت او اعطيت للفلاحين والمزارعين تعويضا لاراضيهم على ضفتي نهر كارون من قبل مسؤولي شركة قصب السكر هي اراض منخفضة ومعرضة للفيضان او متنازع عليها من قبل الفلاحين ولم تتضح ملكيتها بعد. وعلى هذا الصعيد تحدث اشتباكات ونزاعات كثيرة يذهب ضحيتها عشرات المواطنين.

جاسم شديد زادة ـ ايران

مؤتمر القمة المرتقب لا يحل ولا يربط

سيناريوهات قديمة أم جديدة؟

الوضع العالمي بصورة والتشتت العربي بشكل خاص يوجب القيام بمؤتمر قمة عربية عاجلة، لكن مع انهم حددوا تأريخ اقامته متأخراً، فما سستوصل إليه القمة المرتقبة ليس بأمر غريب أو قرار عجيب. ان باستطاعة أي شخص كتابة الكلمة الختامية وذلك لانه اصبح امراً روتينيا ونتائج القمم العربية معروفة فلا هناك شيء يستحق الذكر. فان بعضا من الاعلام العربي والذي بدأ التعويل على هذه القمة على اساس انها ستكون مغايرة لكل الاجتماعات السابقة وقد تتوصل لقرارات ذات صلة ولو بنسبة 1٪ من اماني الشارع العربي.. لكن للأسف فالبيان الختامي لن يحتوي إلا على بعض التنديد الشديد للارهاب ارضاء لامريكا والتحالف الغربي.. وتماشيا مع الصيغة العربية الجديدة.

اما الخلافات المختلفة لمكان انعقاد القمة ما هي إلا مسرحية جديدة محاورها قديمة، لا يمكن فرضها لكي تحل محل القضية الرئيسية للامة العربية، وما بعض الايعازات المنطلقة من بعض الحكام على اساس انهم توصلوا الى بفكرة جديدة يمكن العرب من الحصول على جزء من حقوقهم فمثل هذه الافكار معروفة قبل شرحها ولا حاجة لطرحها في مجمع رؤساء وملوك العرب. فهي بالحقيقة نوع تنازل جديد بعباء وغطاء العروبة لجر الامة لمتاهات لا حصر لها في المستقبل القريب. ومن ناحية اخرى هي قد تكون بمثابة عملية انقاذ غريق بواسطة ربطه بثقل وسحبه لاعماق ظلمات المحيط الهادئ ليستريح ويهدأ العالم من ضوضائه المتكرر.

إذا كانت في جدول اعمال القمة العربية المرتقبة خطة جديدة للاستسلام ومحاولة يائسة لاخماد لهيب الانتفاضة الفلسطينية من خلال شرح مفاهيم جديدة اعدت من قبل العدو وبصورة غير مباشرة، فما هو إلا خيط من نسيج شبكة التخطيط الصهيوني بلباس عربي شفاف. لا اتصور ان هناك بقي لدى البعض ذلك الغباء بان مثل هذه المسرحيات يمكن الترويج لها. رغم الطوق الخانق حول رقاب الشعب العربي فانه قد تشبث بمجمل الموضوعات العالمية الساخنة، واصبح لدى الشارع العربي كم هائل من الحقائق عن اسلوب سياسة الحكام من هدرهم لثورات بلادهم من ناحية وبالمقابل كبتهم للأفكار الوطنية والقومية المتطورة. لذلك فمن المستحيل بان يبقى الشعب هادئاً بعد اليوم..

الانتصارات المختلقة لا تروي ضمأ الملايين، والقوت الاصطناعي لا يشبع بطون سقوا الارض بدمائهم وفلذات أكبادهم. انهم رووا الارض بكل تلك الدماء لكي تنبت الشجر ويتلذذ بفاكهتها الاجيال وليس الطامعون الغزاة. انه لمن المستحيل ان يرضخ هذا الشعب الابي الذي جابه الصهيونية العالمية كل تلك السنين وما زال يقدم كل ما لديه دون تقاعس أو ملل.. الذين يضنون بانه من خلال مؤتمر تتعالى فيه الاصوات داخل القاعة المغلقة يمثلون كالاسود، وعند الواقع العملي لا تسمع لهم صوتاً إلا التنديد.. اصبحت المؤامرات الحديثة بشكل مغاير تماماً عما كانت عليه في السابق لكشفها وبيان زيف مضمونها، لذلك استحقت التجديد اليوم.. ويريدون ان يضللوا الامة من خلال عبارات وشعارات متجددة لا تخدم إلا الصهيونية. الكل يريد السلام.. ليس هناك انسان عربي لا يود العيش باطمئنان مع العالم لكي يتطور ويبني مستقبل الاجيال، لكن الاكثرية ترفض الاستسلام والركوع على احذية الجيش الغازي كما اجبر حاكماً جيشه ليقبل حذاء الجندي الامريكي.. ان مثل هؤلاء الحكام الذين سببوا لشعبهم مثل هذه المآسي والذل.. لا يؤتمنون ولا يمكن الاعتماد عليهم بان يقودوا نعجة واحدة. كذلك الخوف من مؤتمر القمة العربية المرتقبة بان لا تأخذنا الى مرحلة الذل والمسكنة.. فالتجارب السابقة خير دليل على ما هم فاعلوه والتأريخ لا ينسى ما كتبته الضمائر.

الذي اود ان انصح الذين يهيؤون لنجاح القمة بأن يتقدموا باقتراحات تنقذ الانسان العربي من الظلام والاستبداد وحكم الحزب الواحد، والذي لابد لهم مناقشته وبجدية كيفية الشروع بالاسلوب الديموقراطي السليم واتاحة الفرص امام الجماهير الغاضبة لكي تقول كلمتها وتبدي مشاعرها تجاه القضية الفلسطينية والانتفاضة المباركة، عليهم وضع استر اتيجية قريبة لدعم الانتفاضة.. عليهم وضع اسس نظام صارم لعمل الجامعة العربية بالشكل الصحيح والحر..

عباس رضا ـ السويد

AZZAMAN ARABIC DAILY NEWSPAPER PUBLISHED BY AZZAMAN LTD. UK. 33 Hanger Lane,London W5 3HJ Email:postmaster@azzaman .com

وجهتا نظر امريكيتان

قرار انشاء محاكم عسكرية مبرر قانوناً ومحاكمة الموساوي أمام محكمة فيدرالية غير مسوّغ

جوزيف ي. ليبرمان

سناتور ديمقراطي أمريكي

أثار أمر الرئيس بوش، في 13 تشرين الثاني (نوفمبر) بتخويل المحاكم العسكرية سلطة احتجاز ومحاكمة مواطنين أجانب متهمين بارتكاب أعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة، عاصفة من الانتقادات، يوحي معظمها بأن المحاكمات العسكرية تخرق بشكل فادح التزام أمريكا بالحقوق والحريات المدنية. وهذا أمر مؤسف حقاً، لأن للمحاكم العسكرية دوراً ملائماً مترسخاً منذ زمن طويل تلعبه في زمن الحرب. كما أن التركيز على ما إذا كان من المناسب تشكيل هذه المحاكم أم لا، حجب أسئلةً تفوقه أهمية بكثير حول ماهية الإجراءات التي يتوجب على هذه المحاكم أن تتبعها وحول الأشخاص الذين ينبغي إخضاعهم لها.

ثمة مجموعة من الأعراف الدولية يشار إليها عادة بعبارة «قانون الحرب»، التي قد يعتبر كثيرون أنها تنطوي على تناقض في المعنى. وهي تسلّم بأن النزاع المسلح (في العالم) حالة قائمة تنطوي لا محالة على الموت والدمار، ولكنها تصر أيضاً على تمسّك المتنازعين بقواعد معينة. ومن أقدس هذه القواعد عدم استهداف المقاتلين السكان المدنيين وعدم إخفائهم أسلحتهم أو محاولة التظاهر بانهم مدنيون غير عسكريين وهم يعدّون للهجوم.

عمل ارهابي

لقد كانت هجمات 11 أيلول (سبتمبر) أعمالاً حربية. ونظراً لأن مرتكبيها إرهابيون تظاهروا بأنهم غير مقاتلين وأنهم استعملوا أسلحة مخفية (لشن هجمات) ضد مدنيين عزل، فإنهم أذنبوا بارتكاب جرائم حرب شنيعة، لا مجرد جرائم محلية بسيطة.

وقد لجأنا طوال تاريخنا إلى استخدام المحاكم العسكرية، سواء منفردين أو بالمشاركة مع دول أخرى، لمقاضاة المتهمين بارتكاب مثل هذه الجرائم، وأيدت المحكمة العليا (للولايات المتحدة) أكثر من مرة حق السلطة التنفيذية في القيام بذلك. ويعكس اختيار المحاكم العسكرية إقرارا بأن المواقع العسكرية هي المكان الملائم لفهم وتطبيق ودعم قرارنا، وقرار الأسرة الدولية، تبني قواعد لا بد لجميع المتحاربين من التقيد بها.

وهناك أيضاً أسباب عملية تدعو إلى قبول المحاكم العسكرية. فكما سبق وأشار إليه آخرون، لا يمكننا أن نتوقع من الذين يقومون بجمع الأدلة والقرائن في منطقة حربية أن يراعوا جميع مقومات قرار ميراندا الصادر عن المحكمة العليا (الخاص بوجوب تعريف الموقوفين بحقوقهم عند القبض عليهم، كحقهم في التزام الصمت وعدم الإدلاء بأي معلومات من دون وجود محام) أو أن يمتثلوا لأحكام التعديل (الدستوري) الرابع الخاص بالتفتيش والحجز (الذي يحمي الأفراد من التفتيش غير المعقول الهادف إلى الإزعاج والتطاول على حرية الفرد، وأحياناً التفتيش غير المشروع الذي لا يستند إلى تفويض قانوني). كما أنه لا يوجد سبب واضح للحيلولة من دون قيام الذين ينظرون في الحقائق لتبين وجه العدالة والحق فيها بسماع شهادات حول أحداث معينة لمجرد أن الشهادة قد لا تمتثل للمعنى الحرفي لمبدأ الشهادات المنقولة عن الغير حسبما ورد في قوانين الأدلة والبراهين الفدرالية. ونظراً للتهديد الذي يشكله تنظيم "القاعدة" للسكان المدنيين، فإنه ليس من الواضح لماذا يجب علينا أن نخضع موظفي السلك القضائي والمحلفين المدنيين للعواقب المحتملة مدى الحياة المترتبة على التعاطي في محاكمة جريمة حرب في الوقت الذي يتوفر فيه لدينا بديل شرعي مقبول لذلك.

قواعد عادلة

ويتوجب على المحاكم العسكرية، بالطبع، أن تطبق قواعد عادلة، وأن تنظر فقط في الأدلة والبراهين الموثوق بها حقاً، وأن تمنح المتهمين محاكمة تتوخى إجراءات الحماية القانونية السائدة في المحاكمات المشروعة. إلا أنه ليس من الضروري، ولا هو من المنطقي، الالتزام الصارم بإجراءات قانونية ومجموعة قوانين وضعت لمقاضاة نوع مختلف تماماً من الجرائم التي يتم التحقيق فيها في ظل ظروف مختلفة تماماً.

ورغم أنه من الواضح أن قرار تفويض المحاكم العسكرية مناسب وصحيح، إلا أن الذعر الناجم عن الطريقة التي عالجت بها الإدارة هذه القضية حتى الآن أمر مفهوم. فالمحاكم العسكرية محفل مشروع ومقبول لمنح المتهمين بجرائم الحرب محاكمات عادلة ونزيهة إلا أنها ليست، ولا يجوز أن تصبح، سبيلاً لتوفير عدالة من الدرجة الثانية على أي أجنبي ترغب الحكومة في توقيفه واحتجازه. ومع ذلك لا يمكن لوم أي شخص يفسر أمر الرئيس الصادر في 13 تشرين الثاني/نوفمبر على أن ذلك هو ما يسمح به بالضبط.

فالأمر الرئاسي لم يقصر تطبيقه بشكل واضح على أولئك المتهمين (بارتكاب) جرائم

حرب، مما ترك المجال مفتوحاً لإمكانية كون الإدارة تسعى خطأ إلى بسط الاختصاص العسكري إلى أبعد من حدوده المقررة المتفق عليها. ولم يشر الأمر إلى ما إذا كان سيتم تطبيق مبدأ البراءة حتى ثبوت التهمة، وإلى ماهية الحقوق التي سيتمتع بها المتهمون من حيث معرفة التهم الموجهة إليهم والأدلة المقدمة ضدهم، ومن حيث حقهم في رؤية ذويهم ومحاميهم. وأهمل الأمر ذكر عناصر جوهرية في مبادئ المحاكمة المشروعة كوجوب عدم احتجاز المشكوك فيهم إلى أجل غير مسمى من دون تقديمهم للمحاكمة، كما لم يشر إلى ما إذا كانت جلسات المحكمة ستكون علنية ومفتوحة للجمهور.

وتشير تقارير صحفية نشرت أخيراً إلى أن وزارة الدفاع تستجيب لتلك المخاوف وتخطط لإصدار أنظمة تنص على أن الإجراءات العادلة ستهيمن على محاكمها العسكرية وتحكمها. وتبدو هذه التقارير مشجعة، رغم أنه يستحيل التوصل إلى قرار نهائي حول الموضوع قبل صدور تلك الأنظمة والقوانين.

غير أن قرار الإدارة الجائر بمحاكمة زكريا الموساوي أمام محكمة فدرالية محلية لا أمام محكمة عسكرية يجعل إقناع الأمريكيين والعالم بعدالة محاكمنا العسكرية أكثر صعوبة. فقد نص الاتهام الذي وجهته الحكومة إلى الموساوي على أنه تآمر عن علم وقصد لقتل وتشويه أناس في الولايات المتحدة، «مما نجم عنه مقتل آلاف الأشخاص في 11 أيلول (سبتمبر) 2001». وبعبارة أخرى، تعتقد الحكومة أن الموساوي ضليع في أبرز جريمة حرب ارتكبها تنظيم القاعدة ونظام طالبان حتى الآن، ولكنها اختارت رغم ذلك ألا توجه إليه التهمة أمام محكمة شُكلت خصيصاً لمقاضاة مثل هذه الأعمال.

وحين طلب أعضاء من لجنة القوات المسلحة التابعة لمجلس الشيوخ من مسؤولي وزارة الدفاع تفسيراً لذلك، أقر أولئك المسؤولون بأنه لم تتم حتى استشارتهم بشأن القرار المتعلق بتوجيه التهمة. غير أنه جاء في مقال لصحيفة واشنطن تايمز، أن نائب الرئيس ديك تشيني شرح القرار بأنه «مرتكز بالدرجة الأولى على تقويم للقضية (المرفوعة) ضد الموساوي، أنها قضية يمكن معالجتها عبر النظام القضائي الجنائي المعتاد من دون تعريض مصادر المعلومات الاستخبارية أو طرق الحصول عليها للخطر.. وهناك دعوى جيدة وقوية ضده».

ومع كل احترامي للإدارة، فإن هذه المبررات لقرار مقاضاة الموساوي لا يسعها إلا أن تقوي حجج الذين يرون في المحاكم العسكرية سلاحاً تعسفياً لا محكمة عادلة.

فقرار تقديم المتهم لمحكمة عسكرية ينبغي أن يرتكز على نوعية الجريمة المتهم بارتكابها، أي ما إذا كانت جريمة حرب أم لا، لا إلى نوعية الأدلة والبراهين المتوفرة ضده. وينبغي ألا نلاحق أحداً، سواء كانت الجريمة جريمة حرب أم لا، إلا عندما تكون لدينا «دعوى جيدة وقوية».

إن المحاكم العسكرية يجب ألا تستخدم للضغط على أولئك المتهمين بارتكاب جرائم حرب أو كوسيلة نبعث عبرها بإشارة إلى أولئك الذين نسعى للحصول على معلومات أو مساعدة منهم بأنهم قد يختفون ويحصلون على عدالة من الدرجة الثانية إن هم عارضونا.

جوزيف ليبرمان (الزمان)

الإرهاب لن يختطف السياسة الخارجية

حركة طالبان تركت الأفغان للمجاعة واحتضنت اسامة بن لادن

كولن باول

وزير الخارجية الأمريكية

«يطرح الإرهاب الدولي تهديداً متعدد الأبعاد. وعلى تحالفنا أن يستخدم كل وسيلة من وسائل فنون الحكم لهزيمته". هذا ما يقوله كولن ال. باول، وزير الخارجية الأمريكية، إذ يضيف، "ستكون هذه الحملة طويلة وشاقة تمتد لسنوات وتنفذ على عدة جبهات. ومن أجل القيام بهذا المجهود على تحالفنا أن يتميز بالمرونة اللازمة للتطور. من المحتمل جداً ان تفتح عملية المشاركة في هذه الحملة العالمية العظيمة ضد الإرهاب الباب أمامنا لتعزيز أو لإعادة تشكيل علاقاتنا الدولية ولتوسيع أو لإنشاء مجالات تعاون جديدة».

أدت عمليات القتل الجماعي التي أقتُرفت في 11 أيلول (سبتمبر) بتوجيه من أسامة بن لادن وشبكة القاعدة التابعة له إلى توحيد العالم ضد الإرهاب الدولي. هناك حوالي 80 دولة فقدت مواطنين لها في الهجمات. فانطلاقاً من حزننا المشترك وتصميمنا المشترك يمكن ان تبرز فرص جديدة، ليس لإلحاق الهزيمة بالإرهاب فحسب، بل أيضاً للعمل مع دول أخرى في مجال واسع من القضايا المهمة التي تقلق العالم.

كولن باول وزير الخارجية الأمريكية (الزمان)

لقد استجابت مجموعة من الدول والمنظمات الدولية لدعوة الرئيس بوش في إنشاء تحالف عالمي لمحاربة الإرهاب ـ من بينها دول حلف شمال الأطلسي، ودول الاتحاد الأوروبي، وأعضاء منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا، ودول منظمة الوحدة الأفريقية، ودول الجامعة العربية، ودول منظمة المؤتمر الإسلامي، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي. وبالفعل فقد أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراراً تاريخياً فرض على الأعضاء الـ 189 في الأمم المتحدة منع سفر الإرهابيين وتدفق الأموال إليهم وعدم تقديم أي مخططات أو دعم لهم والتعاون في تقديم الإرهابيين للعدالة.

أبعاد متعددة للارهاب

يطرح الإرهاب الدولي تهديداً متعدد الأبعاد. وعلى تحالفنا استخدام كل وسيلة من وسائل فنون الحكم لهزيمته. سوف تشترك بعض الدول في الحملة العسكرية المباشرة ضد المتورطين في جرائم 11 أيلول/سبتمبر. وسوف تقدم دول أخرى، رغم عدم مشاركتها المباشرة في العمل العسكري، الدعم اللوجستي أو حرية استعمال القواعد وتأمين مناطق تجمع القوات أو منح حقوق استخدام الأجواء الدولية. سيساهم عديدون في الجهود الإنسانية لمساعدة ملايين الأفغانيين الأبرياء الذين عانوا الكثير تحت نظام حكم الطالبان – وهو نظام حكم يبدو أنه يهتم بأسامة بن لادن والإرهابيين التابعين له أكثر من اهتمامه بمواطنيه المهددين بالمجاعة. سوف يعمل أعضاء التحالف أيضا على تفكيك وتدمير الشبكات الإرهابية من خلال تبادل الاستخبارات والمعلومات الحيوية الأخرى، والتعاون في تطبيق القوانين، وقطع مصادر التمويل للإرهابيين.

ستكون هذه الحملة طويلة وشاقة تمتد لسنوات وتنفذ على عدة جبهات. وللقيام بهذا المجهود، على تحالفنا ان يتميّز بالمرونة اللازمة للتطوّر.

من المحتمل جداً ان تفتح عملية المشاركة في هذه الحملة العالمية العظيمة ضد الإرهاب الباب أمامنا لتعزيز أو لإعادة تشكيل علاقاتنا الدولية ولتوسيع أو لإنشاء مجالات تعاون جديدة. لقد أعيد الآن إحياء تحالفاتنا في أوروبا، وآسيا والنصف الغربي من قارتنا من خلال تطبيق بنود الدفاع الجماعي المنصوص عليها في معاهدات حلف الأطلسي وحلف أستراليا-نيوزيلندا ـ الولايات المتحدة ومعاهدة الريو.

فتح رد فعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تجاه أحداث 11 أيلول (سبتمبر) بداية عهد جديد في علاقاتنا الثنائية. إذ قد ينتج عن روح التعاون الجديدة في مكافحة الإرهاب، زيادة إمكانية حل العديد من القضايا الصعبة الموضوعة على جدول المباحثات. وبالفعل، ففي أعقاب أحداث 11 أيلول (سبتمبر) أصبح من الواضح أن ليست الحرب الباردة هي التي انتهت فحسب، بل انتهت أيضاً حقبة ما بعد الحرب الباردة.

ساهمت الصين أيضا بطريقة مفيدة في هذا المجهود العالمي الذي لم يسبق له مثيل. واني واثق بأننا من خلال تقدم نطاق التعاون ضد الإرهاب مع الصين سوف نكون في وضعية أقوى لمتابعة مشاورات ذات معنى مع القيادة في بكين حول مواضيع أخرى مهمة لنا.

لقد اغتنمنا أيضاً فرص تحسين علاقاتنا مع باكستان والهند. فقد اتخذ الرئيس الباكستاني مشرف قراراً استراتيجياً يقضي بإنهاء دعم حكومته لحركة الطالبان. وكنتيجة للأعمال التي اتخذتها باكستان في دعم حملتنا بتنا نرى بداية علاقة قوية سوف تنمو وتزدهر في السنوات المقبلة.

قبل أحداث 11 أيلول (سبتمبر) بوقت طويل، أوضح الرئيس بوش ان رفع علاقتنا مع الهند إلى مستوى أعلى يُشكل إحدى أهم أولوياتنا. واستناداً إلى الدعم القوي الذي حصلنا عليه من الحكومة الهندية منذ 11 أيلول (سبتمبر)، فقد اغتنمنا فرصة تسريع خطى التغيير. ومن الممكن ان تسمح علاقاتنا المعززة مع هاتين الدولتين المتنافستين في جنوب آسيا فرصة لكلا الدولتين لاستكشاف أساليب جديدة من التفكير تهدف إلى ضمان استقرار شبه القارة الهندية.

ان الملايين من مواطنينا الأمريكيين المسلمين، كما الدول الإسلامية العشر التي فقدت مواطنين لها في هجمات 11 أيلول (سبتمبر)، لا تحتاج إلى أي إقناع بأن القتلة ومن تآمروا معهم يشوهون الإسلام عندما يستغلونه لتبرير جرائمهم البشعة. وانطلاقاً من شعور عميق بالإنسانية المشتركة ومن تقدير مخيف لاحتمالات تعرضنا سوية للإرهاب نرى أمامنا مجالاً جديداً لتعزيز علاقتنا مع العالم الإسلامي.

ترحب الولايات المتحدة في هذه الحملة العالمية، بمساعدة أي دولة أو طرف يبدي استعداداً حقيقياً للعمل معنا ولكننا لن نتراخى في معاييرنا وسوف نستمر في تعزيز اهتماماتنا الأساسية بالحقوق الإنسانية وبالحكومات التي تخضع لمحاسبة مواطنيها، وبالأسواق الحرة، وبإنهاء النزاعات. وذلك لأننا نؤمن بأن عالم الديمقراطية وإتاحة الفرص والاستقرار هو عالم لا يمكن ان يزدهر فيه الإرهاب.

الحملة ضد الارهاب

خلال الحملة ضد الإرهاب الدولي سوف يقف رجالنا ونساؤنا المخلصون من وزارة الخارجية في الخطوط الأمامية لمراكزنا في الخارج وهنا في واشنطن تماماً، كما يقف رجالنا العسكريون.

لن ندع الإرهاب يختطف السياسة الخارجية الأمريكية. لقد حث الرئيس الشعب الأمريكي على العودة إلى أعمالهم اليومية. ولذلك أيضا سوف تستمر الولايات المتحدة في متابعة برنامج عمل دولي كامل – من تشجيع الحكم الصالح إلى التعاون مع دول أخرى لمكافحة انتشار مرض الإيدز، وإنشاء إطار عمل استراتيجي لما بعد الحرب الباردة، وإطلاق جولة جديدة من المباحثات التجارية، إلى تعزيز السلام في الشرق الأوسط.

لقد ألقى الإرهاب ظلاله عبر العالم، ولكن التصميم العالمي لدحره لم يكن أبداً أكبر منه اليوم، ولم تكن إمكانيات التعاون الدولي حول مجموعة واسعة من القضايا أكثر إشراقاً. وكما قال الرئيس بوش في أحد الأيام عندما زار وزارة الخارجية، "سوف يبرز الخير من هذا الشر. نرى من خلال دموعنا فرصاً لجعل العالم أفضل للأجيال القادمة، وأننا سوف نغتنم هذه الفرص».

عن نشرة الخارجية الامريكية

اسرة أفغانية عائدة الى دارها بعد تسلمها معونة غذائية أمريكية في العاصمة الأفغانية كابول (الزمان